Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(5); April 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
20.02. 2019	02.04.2019	30.04.2019

Iraqi political scene after the US withdrawal from Iraq

المشهد السياسي العراقي بعد الانسحاب الأمريكي من العراق

م. رشا وليد طه

علوم سياسية/ قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد

Rasha Waleed Taha

أ.م.د. تلا عاصم فائق

العلوم السياسية/ قسم الاستراتيجية

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

Tala Assim Faiq

الملخص

إن تطلع الولايات المتحدة الامريكية للهيمنة على المناطق ذات الموقع الجغرافي المهم والامكانات الاقتصادية الضرورية للنمو والتطور، يعود الى حقب زمنية قديمة، ويعد العراق من إحدى الدول التي نالها نصيب من هذا التطلع نظراً لما يمتلكه من موقع مهم وثروات اقتصادية هائلة والتي كانت سبباً رئيساً في جلب الشقاء والمعاناة لهذا البلد بدل أن تكون مصدر هناء ورخاء له.

ويمكن تلمس هذا التطلع من خلال النظر في تطبيق السياسات المرسومة من قبل الحكومات الامريكية المتتالية والمتصفة بالعنف والعداء واللاإنسانية في التعامل مع المجتمعات الاخرى من أجل السيطرة وبسط النفوذ على المناطق التي تشكل عصب الحياة في سياستها والرامية بالتالي الى السيطرة والهيمنة على العالم، وهنا وخلال بحثنا في السياسات الامريكية المرسومة والمتبعة في العراق سنجد ما آلت إليه من نتائج وآثار سلبية ومدمرة منذ الأدراك الامريكي لأهمية العراق في القرن التاسع عشر ولحد الآن.

وتكمن أهمية هذا البحث في معرفة سياسة الولايات المتحدة الامريكية وأهدافها المرسومة تجاه العراق ودول المنطقة، والوقوف عند نتاج هذه السياسة والتي اتبعت أساليب وأدوات مختلفة

لتحقيق أهدافها في الهيمنة والاستحواذ على مكامن القوة سواء أكان ذلك في العراق أم في دول أخرى.

إن لسياسة الولايات المتحدة الامريكية المتبعة تجاه العراق ودول المنطقة وجهان، فهي تبدو للعيان مناصرة للحريات وداعية الى الديمقراطية والى احترام حقوق الانسان.. وغيرها، في حين ان باطن هذه السياسة هو مغاير لما تبدو، فهي تعزو غزوها للعراق من باب طبيعة النظام السياسي الحاكم وتوجهه الدكتاتوري، اضافة الى كونه داعم للحركات الارهابية.. وغيرها، إلا إن حقيقة اهداف السياسة الامريكية من غزوها للعراق يصب في صالح الولايات المتحدة وفي تحقيق اهدافها المرسومة في فرض قوتها ونفوذها في العراق والمنطقة.

وهنا يثار تساؤل: (هل كانت الولايات المتحدة الامريكية محقة في غزوها للعراق؟ وهل كان ما تم أشاعته من أكاذيب حول العراق من امتلاكه اسلحة الدمار الشامل، أو كونه من الدول المصدرة للإرهاب ..الخ سبباً كافياً لمحاربته وتحطيمه على هذا النحو؟!)

وللإجابة على هذا التساؤل سيتم عرض مشاهد واقعيه لما آلت اليه سياسة الولايات المتحدة الامريكية في العراق والتي تمخضت عنها نتائج مروعه عاشها المجتمع العراقي وما زال لحد الان يعاني من آثار وتبعيه هذه السياسات.

الكلمات المفتاحية: احتلال امريكا للعراق ، الواقع العراقي بعد الاحتلال.

Abstract

The aspiration of the United States of America to dominate areas with an important geographical location and economic potential for growth and development, dating back to ancient times, and Iraq is one of the countries that received a share of this aspiration because of its important location and huge economic wealth, which was a major reason to bring Misery and suffering for this country instead of being a source of joy and prosperity for him.

This aspiration can be seen by looking at the application of policies by successive US governments characterized by violence, hostility and inhumanity in dealing with other societies to control and extend control over the areas that are the lifeblood of its policy and therefore to dominate and dominate the world. The US policies drawn and adopted in Iraq will find its results and negative effects and destructive since the American perception of the importance of Iraq in the nineteenth century and so far.

The importance of this research is to know the policy of the United States of America and its objectives towards Iraq and the countries of the region, and stand at the product of this policy, which followed the methods and tools to achieve various goals in the hegemony and acquisition of the strengths, whether in Iraq or in other countries.

The policy of the United States of America towards Iraq and the countries of the region is two sides. It appears to be a pro-freedom movement, a champion of democracy, respect for human rights, and others. While this policy is different from what it seems, it attributes its invasion of Iraq to the nature and direction of the ruling political system The dictatorship, in addition to being a supporter of terrorist movements .. And others, but the fact that the objectives of US policy of invasion of Iraq is in the interest of the United States and in achieving its goals set in imposing its power and influence in Iraq and the region.

Was the US justified in its invasion of Iraq, and was it spread by lies about Iraq from possessing weapons of mass destruction, or from being a source of terrorism, etc, a sufficient reason to fight and destroy it in this way ?!

To answer this question will be presented realistic scenes of the policy of the United States of America in Iraq, which resulted in the horrific results experienced by the Iraqi society and is still so far suffers from the effects and consequences of these policies.

المدخل:

إن تطلع الولايات المتحدة الامريكية للهيمنة على المناطق ذات الموقع الجغرافي المهم والامكانات الاقتصادية الضرورية للنمو والتطور، يعود الى حقب زمنية قديمة...، ويعد العراق من إحدى الدول التي نالها نصيب من هذا التطلع نظراً لما يمتلكه من موقع مهم وثروات اقتصادية هائلة والتي كانت سبباً رئيساً في جلب الشقاء والمعاناة لهذا البلد بدل أن تكون مصدر هناء ورخاء له....

ويمكن تلمس هذا التطلع من خلال النظر في تطبيق السياسات المرسومة من قبل الحكومات الامريكية المتتالية والمتصفة بالعنف والعداء واللاإنسانية في التعامل مع المجتمعات الاخرى من أجل السيطرة وبسط النفوذ على المناطق التي تشكل عصب الحياة في سياستها والرامية بالتالي الى السيطرة والهيمنة على العالم، وهنا وخلال بحثنا في السياسات الامريكية المرسومة والمتبعة في العراق

سنجد ما آلت إليه من نتائج وآثار سلبية ومدمرة منذ الادراك الامريكي لاهمية العراق في القرن التاسع عشر ولحد آلان...

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في معرفة سياسة الولايات المتحدة الامريكية وأهدافها المرسومة تجاه العراق ودول المنطقة، والوقوف عند نتاج هذه السياسة والتي اتبعت أساليب وأدوات مختلفة لتحقيق أهدافها في الهيمنة والاستحواذ على مكامن القوة سواء أكان ذلك في العراق أم في دول أخرى...

مشكلة البحث: يناقش البحث مشكلة مفادها الاتي:(إن لسياسة الولايات المتحدة الامريكية المتبعة تجاه العراق ودول المنطقة وجهان، فهي تبدو للعيان مناصرة للحريات وداعية الى الديمقراطية والى احترام حقوق الانسان....وغيرها، في حين ان باطن هذه السياسة هو مغاير لما تبدو، فهي تعزو غزوها للعراق من باب طبيعة النظام السياسي الحاكم وتوجهه الدكتاتوري، اضافة الى كونه داعم للحركات الارهابية...وغيرها، إلا إن حقيقة اهداف السياسة الامريكية من غزوها للعراق يصب في صالح الولايات المتحدة وفي تحقيق اهدافها المرسومة في فرض قوتها ونفوذها في العراق والمنطقة.

فرضية البحث: يسعى البحث لاثبات فرضية مفادها ألآتي: (هل كانت الولايات المتحدة الامريكية محقة في غزوها للعراق؟ وهل كان ما تم أشاعته من أكاذيب حول العراق من امتلاكه اسلحة الدمار الشامل، أو كونه من الدول المصدرة للإرهاب...الخ سبباً كافياً لمحاربته وتحطيمه على هذا النحو؟!)

هيكلية البحث: ينطلق البحث في اثبات فرضيته من عدة محاور:

- المحور الاول: الاستراتيجية الامريكية في العراق.
- المحور الثاني: الاخفاق الامريكي في العراق (اسباب ودوافع).
- المحور الثالث: الانسحاب الامريكي من العراق وانعكاساته على مستقبل العراق السياسي.

المبحث الأول

الإستراتيجية الأمريكية في العراق

تعود البدايات الاولى للادراك الامريكي لدور العراق المهم في استراتيجيتها الى بداية عهد البعثات الاستكشافية عام 1878م، والتي أعقبها تعيين قناصل ونواب قناصل امريكيين في بغداد، ثم تلا ذلك ظهور النشاط التبشيري في مدينة الموصل عام 1880م ثم في البصرة عام 1890م حيث عمل المبشرون على تسهيل تغلغل الرساميل الاميركية والمصالح التجارية اليها[1].

لقد كان العراق حاضراً في المخطط الامريكي للتوسع الاقتصادي في تلك الفترة، إذ عمدت امريكا الى تعزيز مصالحها في العراق من خلال تقديم اقتراح اقامة انتداب امريكي عليه تزامناً مع رفض العراقيين للاحتلال العثماني، والذي استغلته بريطانيا لتحريض العراقيين على الثورة مما أدى الى تغيير الوقائع وانتهاء السيطرة العثمانية على المنطقة.

وقد استطاعت الولايات المتحدة آنذاك الحصول على حصة في الامتيازات النفطية في شركة نفط العراق بعد الحرب العالمية الاولى، وبالرغم من آن استثمارات النفط الامريكية لم تكن تدار مباشرة من قبل الحكومة الامريكية إلا انها أثرت كثيرا في توجيه السياسة الخارجية الامريكية، فكان تطور علاقات الولايات المتحدة مع المنطقة في المجالات كافة يمثل نتاج التفاعل بين السياسة الامريكية ونشاط الشركات الخاصة في المنطقة[2].

إذن إن الدافع الاساس للتحول في السياسة الامريكية نحو العراق هو النفط، والذي جاء الاهتمام به في المرتبة الثالثة بعد ايران والمملكة السعودية، وأصبح يدرج ضمن اهتمامات الامن القومي الامريكي بعد ان كان مجرد قضية تجارية او استثمارية، وعليه عمدت الادارة الامريكية الى التحرك من اجل الحصول على نسبة اكبر

[1] .فؤاد مرسي خاطر, النشاط الامريكي في الوطن العربي في القرن التاسع عشر, مجلة كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية, العدد الثالث, بغداد, دار المعارف, 1978, ص432.

[2] . نقلاً عن: أ.م.د. كوثر عباس الربيعي, العراق في المنظور الامني الامريكي, مجلة دراسات دولية, العدد(36), مركز دراسات دولية-جامعة بغداد, 2008, ص26.

في اسهم شركة نفط العراق وفي نفط الموصل ونفط البصرة، وذلك من خلال توجيه السلوك الامريكي في تلك المرحلة نحو ايجاد منافذ لتوسيع حصتها من النفط العراقي عبر تشجيع الحكومة العراقية للمطالبة بتعديل امتيازاتها النفطية على اساس مبدأ مناصفة الارباح[3].

في هذه الفترة لم تكن سياسة الولايات المتحدة من اجل رسم دور للعراق في إستراتيجيتها بنفس الوضوح الذي ظهرت عليه فيما بعد، إذ نجدها بعد الحرب العالمية الثانية قد رسمت ملامح سياساتها بشكل بارز ومفهوم ومتمحور حول الامور آلاتية:-

1-متابعة القضايا الاقتصادية بالدرجة الاولى عبر تعزيز الاتفاقيات التجارية والامتيازات النفطية في مطلع القرن العشرين.

2-تزايد الادراك الامريكي في منتصف القرن العشرين لدور العراق المهم في استراتيجيتها من خلال مقولة للرئيس الامريكي ايزنهاور "إن العراق حصن الاستقرار والتقدم في المنطقة"، وحول هذا كان هناك مظهران للتعاون في المجال الامني بين العراق والولايات المتحدة تمثل بـ:

أ- عقد اتفاقية المساعدات العسكرية التي اطلق عليها (اتفاقية الامن المتبادل) في عام 1945م.

ب- تأسيس حلف بغداد بقيادة بريطانية وبمشاركة تركيا وايران وباكستان الى جانب العراق وبرعاية امريكية مباشرة، إلا ان تغيير النظام في العراق في 14 تموز 1958م أدى الى عدم انضمامه الى الحلف وبالتالي تقليص نشاطاته، هذا الامر دفع بالولايات المتحدة الامريكية الى عقد معاهدة ثنائية مع تركيا وايران لتكون بديلاً عن ارتباطها معهما في الحلف والذي اصبح يسمى حلف المعاهدة المركزية[4].

3-عدّت امريكا العراق بعد تموز 1958م ضمن منطقة النفوذ السوفييتي، وهذا جعله في الطرف الآخر من المعادلة الامنية الامريكية، حيث شهدت فترة الحرب الباردة تنافساً امريكياً سوفيتياً لايجاد مواطئ قدم في العراق، وصراعاً للسيطرة على منابع النفط في الخليج وهذا على آثر انسحاب بريطانيا من المنطقة عام 1971م، كما شهدت هذه المرحلة قطع في العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات

[3] . أ.م.د. كوثر عباس الربيعي, تطور العلاقات العراقية الامريكية للفترة من 1945-1985, سلسلة دراسات استراتيجية, العدد(69), مركز دراسات دولية- جامعة بغداد, 2005, ص29.

[4] .للمزيد انظر: أ.م.د. كوثر عباس الربيعي, مصدر سبق ذكره, ص28-29.

المتحدة في عام 1967م في أعقاب الدعم الامريكي للعدوان الاسرائيلي على مصر والاردن وسوريا، ومما ساهم في تأزم هذه العلاقات بين الطرفين (العراق وامريكا) اعلان حزب البعث بعد توليه السلطة عام 1968م عن سياسة مناهضة للغرب وهذا ما يفسر قيام الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون(1969-1974) بتشجيع ايران على تولي دور امني رئيس في منطقة الخليج العربي ومن خلال دعم عسكري وسياسي واقتصادي، وعمدت الحكومة الامريكية بعدها الى تطوير العلاقات مع المملكة السعودية وايران انطلاقا من مبدا نيكسون في المشاركة الاقليمية، إذ قامت الولايات المتحدة بتزويد ايران والسعودية بكميات كبيرة من السلاح وهددت بالتدخل المباشر لترهيب الاطراف المحلية للمحافظة على الانظمة الحليفة، إلا ان هذه السياسة اصطدمت بطموحات شاه ايران مُحَمَّد رضا بهلوي الذي حاول جعل ايران قوة اقليمية وحيدة في منطقة الخليج العربي[5].

بعد ذلك وفي عام 1984م اعيدت العلاقات الامريكية- العراقية، حيث اعلنت الحكومة الامريكية وعلى لسان وزير خارجيتها آنذاك الكسندر هيغ "انها ترى في العراق امكانية اداء دور بناء في القضايا الاقليمية" ولكن سرعان ما انقطعت العلاقات من جديد بعد شن الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها الحرب ضد العراق في 17 كانون الثاني 1991م*، وذلك على اثر احتلال العراق للكويت.

إن دخول الجيش العراقي للكويت استدعى تدخل الولايات المتحدة الامريكية للتمسك بزمام الامور، وذلك من خلال مواجهته باجراءات رادعة وحازمة وعلى المستويات كافة، فعلى المستوى السياسي الدولي نجدها استحصلت على جملة من القرارات الدولية من مجلس الامن والتي طوقت العراق وجعلته اشبه بالمحاصر في خندق.

أما على المستوى العسكري فقد عمدت الادارة الامريكة الى تأمين تواجد لها في منطقة الخليج العربي وذلك من خلال الاتفاقيات الامنية والعسكرية والتي مكنتها من مواجهة العراق وتحطيم قدراته وامكانياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والعسكرية واخراجه من لعبة القوة والنفوذ على المستوى الاقليمي، وافشال اية محاولة عربية للتعويض او الاستبدال مثلما عبر عنها ميثاق دمشق في العام 1991م (وهو ميثاق سياسي

[5].نقلاً عن: خليل اليلس مراد, حرب الخليج وانعكاساتها على الامن القومي العربي, دار الحرية للطباعة, بغداد, 1987, ص21.

*للمزيد من التفاصيل انظر : بيتر وغالبريث, نهاية العراق, ترجمة أياد احمد, الدار العربية للعلوم, بيروت, ط1, 2007, ص28-ص54.

وعسكري ضم دول الخليج الست زائداً مصر وسوريا كبديل لقوة العراق الاقليمية، وقد تنصلت دول الخليج بعد اجراء ترتيباتها مع الامريكان من تنشيط الحركة فيه بطلب امريكي، وقد عدوه وثيقة سياسية استوجبتها ضرورات الحالة ولا داعي لتطويره اكثر من ذلك)، اضافة الى محاصرة ايران بجملة من الاجراءات الرادعة....، ومحاولة ازاحة المنافسين لها في المنطقة[6].

تلك الاجراءات التي اتبعتها امريكا تجاه دول المنطقة جعلتها تبدو وكأنها جزءاً رئيساً من مكونات المنطقة، وهذا ما سهل عليها مهمة غزو العراق عام 2003م وذلك تحقيقاً لاهدافها المرسومة.

هنا يظهر تساؤل وهو: هل كانت سياسة العراق تستهدف الولايات المتحدة او اية قوة غربية اخرى، او تشكل خطراً وتهديداً للدول المجاورة، مما يتطلب التوجه نحوه وتدميره وتغيير نظامه ؟؟؟

في الواقع ان العراق بقيادة صدام حسين لم يستهدف ابداً الولايات المتحدة وحلفاءها، وهذا ما نجده في موقف كل من امريكا وبريطانيا التي لم توجه اية ادانة للعراق آبان حربه مع ايران واستخدامه للاسلحة الكيماوية، بل على العكس قامت كل منهما بتقديم المزيد من المساعدات المالية للعراق لتعزيز جهوده ضد ايران، وامداده بطائرات الهيليكوبتر التي يمكن استخدامها في الهجمات الكيمياوية، وتزويده بمعلومات استخبارية وبعناصر بشرية فنية من القوى الجوية الامريكية اضافة الى الحيلولة دون ادانة الهجمات الكيمياوية العراقية في مجلس الامن التابع للامم المتحدة.

انطلاقا من هذه المواقف يتبين لنا انه ما كان ممكن للعراق ان يستخدم اسلحة كيمياوية ضد عدو خارجي دون موافقة الولايات المتحدة ومباركتها، إلا إنه سرعان ما حدث تحول في هذه المواقف من مساندة الى معادية، وهنا يثار تساؤل وهو: لماذا هذا التحول في المواقف، وهل تغيرت سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العالم؟؟؟

في الحقيقة وبعد مخرجات الحرب الباردة والمتمثلة بانهيار الاتحاد السوفييتي، عمدت الادارة الامريكية الى تغيير في رسم سياساتها تجاه العالم بصورة عامة والشرق الاوسط بصورة خاصة وذلك لتتناسب مع مصالحها في المنطقة آبان انتصارها في الحرب الباردة، لذا ومن اجل الشروع بتنفيذ سياستها الجديدة كان لابد للولايات المتحدة من خلق سبب يبرر تواجدها

[6].د. حميد حمد السعدون, المؤسسة العسكرية الامريكية واحتلال العراق, مجلة دراسات دولية , العدد(36), مركز دراسات دولية, 2008, ص53.

في منطقة الشرق الاوسط، وقد وجدت في العراق ما يمكن ان يؤمن لها تواجد حقيقي في المنطقة، إذ عدته عدواً جديداً لها انطلاقا من كونه متجاوزاً الخطوط الحمراء التي رسمتها الولايات المتحدة الامريكية في استراتيجيتها للمنطقة بسبب حيازته لاسلحة الدمار الشامل وجديته في تصنيع الاسلحة النووية مما يشكل خطراً على سياسة الولايات المتحدة المرسومة تجاه منطقة الخليج العربي وتهديداً لامن اسرائيل.

هذا من جانب، ومن جانب اخر وانطلاقاً من اطماع الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط، عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى شن هجوم على العراق، على اعتبار ان العراق يمتلك اكبر مخزون احتياطي من النفط بعد السعودية وبالسيطرة عليه ستصل الولايات المتحدة الى هذا المخزون النفطي وبالتالي ستتمكن من اضعاف نفوذ الاوبك (opec) والمملكة العربية السعودية، وسيتيسر لها الهيمنة الكاملة على الشرق الاوسط وعليه ستكون الدول الغربية مضطرة لعقد صفقات مع الولايات المتحدة بشأن النفط، وعندئذ لا تكون الولايات المتحدة اقوى قوة عسكرية في العالم فحسب بل ستسيطر على اهم موارد العالم [7].

لقد اتسمت سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق بعدم التقييد بقواعد الشرعية الدولية، كما نص عليها ميثاق الامم المتحدة، والولوج الى حيز عدم فسح المجال لاشراك الاخرين لتنفيذ إستراتيجيتها في العراق كي تتوفر لها مستلزمات الزعامة للنظام الدولي الجديد والانطلاق لتنفيذ طموحاتها الامبراطورية دون معوقات او قيود[8].

وكان لغزو العراق للكويت في 2 آب 1990 دور في تحريك هذه الاستراتيجية بجاهزية عالية، إذ دخلت الدبلوماسية الامريكية في حراك سريع داخل اروقة مجلس الامن وبينت ان ضعف نظام الامن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة سببه انتهاء الحرب الباردة، لذا ومن اجل حماية هذا النظام عمدت الدبلوماسية الامريكية الى احتواء مجلس الامن وغيرت من مساراته، فبعد ان كان يقف حذراً ضد كل ما يعرض السلم والامن الدولي للخطر اصبح حثيث الحركة والمتابعة بكل ما يتعلق بالازمة العراقية، فتسارعت الاجتماعات وتوالت

[7] .ميشيل راتنر وآخرون, ضد الحرب في العراق, ترجمة: ابراهيم الشهابي, دار الفكر, ط1, 2003, ص37-38.

[8] . د. داود هاشم داود, حلقة نقاشية بعنوان (ملامح الاستراتيجية الامريكية في العراق), الملف السياسي, العدد(42), مركز دراسات دولية, 2008, ص4.

في اصدار القرارات التي تفضي بادخال العراق ضمن اطار الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، فتم صدور قرار(678) والذي يفوض دول التحالف الدولي باستخدام القوة المسلحة ضد العراق، وكان هذا القرار بمثابة فرصة فريدة وتاريخية للسياسة الامريكية لتتمكن من بلورة شعار النظام الدولي.

وفعلاً اصبح العمل ولاول مرة في تاريخ الامم المتحدة دقيقاً وجدياً تجاه العراق تحديداً، فأكثرية القرارات والعقوبات اخذت اطاراً اجرائياً متصاعداً وصولا الى الاعلان عن استخدام القوة دون اي معارض او رافض، مع الحصول على تصريح من مجلس الامن يفوض دول التحالف في استخدام القوة ضد العراق[9].

هذا التصريح المقدم للولايات المتحدة من قبل مجلس الامن سهل من امكانية استخدامه تجاه الدول الاخرى، وهذا الامر يتعارض مع نظام الامن الجماعي، إذ يفترض ان تستخدم القوة العسكرية من خلال لجنة الاركان التابعة لمجلس الامن وليس من خلال قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، ومن هذا المنطلق اخضعت القضية العراقية بكل ما فيها تحت سيطرة الولايات المتحدة الامريكية واجنداتها، واصبح كل ما يقال عنه انه قرار دولي من الناحية الادارية والفنية فأنه في حقيقة الامر قرار امريكي بحت[10].

وبعد انتهاء حرب الخليج سعت الولايات المتحدة بكل جهودها الى تغيير النظام السياسي في العراق تغييرا جذرياً بغض النظر عن شرعيته او عدمها على الرغم من قبول العراق للجان التفتيش بدون قيد او شرط والذي عد دليلا ماديا على عدم وجود لهذه الاسلحة، إلا ان الولايات المتحدة استمرت في رسم مخططاتها تجاه العراق والقاضية بعدم تخفيض العقوبات الصادرة عن مجلس الامن على العراق او الغاء الحصار او تقليصه، ولم تكتف بذلك بل استخدمت قدراتها المخابراتية والفضائية لدراسة واستهداف العراق لاكثر من 12 عام (1991-2003) فكان عليها ان تستند الى الحرب مرات عدة بعد عام 1991، مثلما قامت بغارات كبرى في عملية ثعلب الصحراء في عام 1998[11].

وبعد احداث 11 ايلول 2001 جاءت الفرصة مناسبة لكي تنفذ الولايات المتحدة استراتيجيتها تجاه العراق وان كانت قد حددتها ضن استراتيجيتها للامن القومي للقرن الجديد والتي اصدرتها ادارة الرئيس كلنتون في كانون

[9] .د. داود هاشم داود, مصدر سبق ذكره, ص5.

[10] . المصدر السابق نفسه, ص6.

[11] .انتوني هكوردسمان, الدروس الفورية لحرب العراق, مجلة المسقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد(292), 2003, ص121.

الثاني 2000، فحددت اهم مصادر اخطار الامن القومي الامريكي في نقاط عدة اهمها:

1-التهديدات التي مصدرها دولة او اقليم.

2-التهديدات العابرة للقوميات كانتشار التقنية الخطرة وتهديدات اسلحة الدمار لشامل.

وجاء التطبيق الفعلي لهذه الاستراتيجية في نيسان/2003 عندما قامت القوات الامريكية بأحتلال للاراضي العراقية[12].

لقد كشفت هذه الحرب بأن المصالح الامريكية حرفت مفهوم الدفاع الشرعي والذي تذرعت به الولايات المتحدة الامريكية لتبرير حربها على العراق، كما اضعفت قيمة القانون الدولي وقضمت السلطات والصلاحيات الحقيقية لمنظمة الامم المتحدة، فلا أحد من الاهداف والمبررات الامريكية كالدفاع عن المصالح الحيوية (النفط)، والدفاع الوقائي او نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية يبرر هذه الحرب او يوفر لها اساسا قانونيا مشروعا، بل اثبتت هذه الحرب ان استراتيجية احتلال منابع النفط والتدخل ضد اي تهديد للمصالح الامريكية يؤشر هدف امريكي في الحصول على النفط ليس بصيغة التكافؤ والعدالة وانما بصيغة السيطرة والاستحواذ[13].

وبعد مرور عدة سنوات على احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق نجدها قد واجهت مأزقا حرجا برره جورج بوش الابن في خطابه في تشرين الثاني 2006 بالقول (لابد من الابقاء على النهج ذاته والسير في الطريق نفسها)، وهذا يعني ان الولايات المتحدة الامريكية اصبحت متورطة في العراق، فلا هي قادرة على البقاء لانه اصبح مكلفاً ومهدداً بمزيد من الخسائر، ولاهي قادرة على الرحيل لان ذلك يعني فشل مشروعها الامبراطوري وترك الامور الى اعدائها، وهذا الفشل الامريكي في العراق لم تسعفه العديد من المبادرات والمقترحات التي وضعتها مراكز وبحوث دراسات امريكية ومنها التقرير الذي وضعته لجنة بيكر هاملتون في 6 كانون الاول 2006 والذي يفضي الى ضرورة البحث عن استراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار التوصيات الـ (97) التي جاء بها التقرير، فمن بين تلك التوصيات هناك 35 بنداً اشار الى ضرورة اصلاح الاوضاع داخل العراق بسبب السياسة والاستراتيجية الامريكية الخاطئة في العراق، والتي تعرضت الى الانتقاد

[12] .نقلا عن: م. خلود محمد خميس, اسرائيل والاستراتيجية الامريكية تجاه العراق, مجلة دراسات دولية, العدد(36), مركز دراسات دولية, 2008, ص190.

[13] .المصدر السابق نفسه, ص190.

من قبل الديمقراطيين ومن بعض الجمهوريين في الكونغرس ومن وسائل الاعلام الامريكية [14].

المبحث الثاني

الإخفاق الأمريكي في العراق

(أسباب ونتائج)

منذ وقت طويل والساسة الامريكان قد حددوا أهداف السياسة الامريكية في المنطقة العربية، فجعلوا على رأس اولوياتها اقامة الديمقراطية في الدول العربية، إذ اكد الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون ان على الغرب ان يصدر الى الدول العربية حكومات ديمقراطية ثبت نجاحها في الغرب، وان على الولايات المتحدة ان تشغّل نفوذها وتأمر الدكتاتوريين في الشرق الاوسط بأن يجروّا انتخابات حرة لاختيار حكومات ديمقراطية تحقق الاستقرار والرفاهية [15].

وفي هذا الشأن اعلن الرئيس الامريكي بوش الابن عن بشرى نشر الديمقراطية من قبل امريكا في المنطقة ولعشرات السنين القادمة ولاسيما في ضوء انعدام التطبيق الديمقراطي في المنطقة من جهة، وكون الولايات المتحدة تجد نفسها حجر الارتكاز الاساسي للحرية والديمقراطية ومشروعاً خاصاً للتنوع الثقافي من جهة ثانية، وعليه جاءت الحملة الامريكية على العراق من المنطلق اعلاه وتحت شعار كبير هو عملية (تحرير العراق) من نظامه السياسي الدكتاتوري المستبد.

لقد حدد الرئيس بوش في خطابه الذي اعلن فيه بدء العمليات العسكرية في 20 مارس 2003 ثلاثة اهداف للحرب وهي:(نزع سلاح صدام، وجعل العالم اكثر أمناً عن طريق محاربة الارهاب في العراق، واخيراً تحرير الشعب العراقي من نظامه الدكتاتوري) [16].

ولكي تبدو الحرب في العراق بأنها مبررة أخلاقياً، حرصت الادارة الامريكية على أن يتناغم الاعلام الامريكي مع تصريحاتها حول نجاحاتها والانجازات التي حققتها بشأن ابعاد شبح الارهاب عن الارض الامريكية، وان المشروع الامريكي لاعادة رسم خريطة منطقة الشرق الاوسط وجعلها واحة للديمقراطية يسير

[14] .خليل العناني, تقرير بيكر هاملتون- رؤية واقعية ومستقبل مجهول, مجلة الساسة الدولية, العدد(167), مركز دراسات دولية, 2007, ص148.

[15]. ريتشارد نيكسون, الفرص السانحة, ترجمة احمد صدقي, دار الهلال, عمان, 1993, ص174-175.

[16] . للمزيد انظر: م.م. غازي كريم خليفة, استمرار الدوافع السياسية للوجود الامريكي في العراق, مجلة شؤون عراقية, العدد(2), مركز الدراسات العراقية؟, بغداد, 2006, ص14 وما بعدها.

على خير ما يرام انطلاقاً من التجربة العراقية، إلا إن ما طرحته الاستخبارات الامريكية من تقارير حول الحرب في العراق كانت سبباً في وضع الادارة الامريكية امام استحقاقات صعبة، إذ اعلنت انها استندت في تقديراتها حول تبريرات الحرب ضد العراق الى تقارير مخابراتها الدقيقة والمعززة بالصور والاحصاءات والوثائق، ومن ابرزها حول ما قيل عن امتلاك العراق لاسلحة الدمار الشامل وهو امر تم تضخيمه وثبت لاحقاً انه مجرد كلام كما اكدته العديد من التقارير التي خرجت من بعض الدوائر الرسمية الامريكية ومنها الكونغرس إذ انه لم يوجد دليل على وجود روابط بين النظام العراقي السابق وقادة القاعدة قبل حرب نيسان 2003، وبناءاً عليه وجدت الادارة الامريكية نفسها مطالبة بالاجابة على الكثير من التساؤلات حول ما تضمنه تقرير مخابراتها من معلومات تشير الى تدهور الوضع في العراق وتأزمه، الامر الذي أدى بالنهاية الى اخفاق الولايات المتحدة في تحقيق اهدافها المرسومة في العراق[17].

لقد تبدى لدى المراقبين يوماً بعد يوم، عوامل الإخفاق الأمريكي في إدارة الحالة العراقية في مرحلة الاحتلال، فما يحدث على الارض العراقية يختلف تماماً عن ما تم الاعداد والتخطيط له، فلم تستطع القوات الامريكية رغم كل امكانياتها واستعداداتها ان تحقق حالة الاستقرار الداخلي للعراق، فحالة اللاإستقرار غدت ظاهرة ملازمة لتواجد قوات التحالف واصبحت مصدر قلق للادارة الامريكية، وحول هذا الامر اوضحت لجنة بيكر–هاملتون والتي تم تشكيلها من عضوين في الحزبين الديمقراطي والجمهوري (ان الاستراتيجية الامريكية ستصاب بالفشل إذا ما استمرت الادارة الامريكية بأرتكاب الاخطاء والسير على نفس المنهج، ودعت الى ضرورة توسيع دائرة الحوار والمفاوضات السياسية لحل الاشكاليات المعقدة).

ولكن في الحقيقة وعند النظر الى الواقع العراقي وبعيداً عن التضليل الاعلامي نجد ان الاساليب والوسائل التي اعتمدتها سلطة الاحتلال الامريكي تعمد الى استخدام مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، فأذا كانت الوسيلة لها علاقة مع نظام الجريمة المنظمة، وتعميم سلوكيات طائفية ذات طابع اجرامي وانتقامي، واستخدام ذلك لارباك الموقف لصالح سيطرتها الامنية والعسكرية ووضع الطرف المضاد لها في مأزق واقعي صعب، وعلى اعتبار ان الضرورة تتيح المحذور وان هذه الوسيلة ممكن ان تحقق

[17]. للتفاصيل انظر: أ.م.د. كوثر عباس الربيعي, الاوضاع في العراق بين الادارة الامريكية وتقارير مخابراتها, اوراق دولية, العدد(153), مركز دراسات دولية, جامعة بغداد, 2006, ص1.

لها نتائج ايجابية وتحول الانتباه نحو حالات اخرى بعيداً عن ما تتعرض له الادارة الامريكية في العراق [18].

ونتيجة لهذه الاساليب المتبعة من قبل قوات الاحتلال تدهورت البنية السياسية والاجتماعية، وبرزت ظاهرة التهجير والخطف والقتل وتدهور الحالة الامنية عبر نشاطات الخلايا المدربة على نظام الجريمة، وانهيار نظام الخدمات الأساسية للشعب العراقي، وفقدان الأمن الشخصي والعام، والذي يتجاوزه إلى حدّ عدم توفر توافق سياسي بين الأطراف التي تعاونت مع واشنطن في حربها لإسقاط نظام حكم صدام حسين بشأن مستقبل العراق السياسي.

وإذا كانت الحرب على العراق قد حسمت بشكل سريع وفق المعايير العسكرية، فإن الإخفاق الأمريكي على المستوى السياسي كان أسرع مما هو متوقع، ومن الواضح أن وراء ذلك عدة أسباب جوهرية لم تكن إدارة بوش لتُعنى بعملية تحليلها أو الوقوف عندها أهمها:

(1) غموض الشق السياسي في إستراتيجية الولايات المتحدة إزاء الأزمة العراقية، وقد بدا انعكاس ذلك جلياً لدى حلفاء الولايات المتحدة، الذين انتابتهم الريبة إزاء نوايا واشنطن نحو العراق في مرحلة ما بعد إسقاط النظام السياسي فيه، وشكل هذا الغموض عاملاً مقوّضاً لإمكانية تشكيل تحالف مساند لواشنطن في الأزمة، إلى جانب ضعف الحجج التي تقدمت بها (قضية أسلحة التدمير) مما جعل الخطاب السياسي والإعلامي الأمريكي يبدو غير متماسك، ودفع قطاعات واسعة من النخب السياسية في الغرب للنأي بنفسها عن برنامج الحرب والحثّ على عدم التورط فيه.

(2) استخدام واشنطن لفئات من المعارضة العراقية أداة مساندة لإسقاط النظام السياسي في بغداد، بينما بدا عزمها التخلي عنها بعد ذلك وإقصائها من الحكم، مما أحدث شرخاً في العلاقة بين الجانبين، وساهم في عدم تشكيل بنيان سياسي متماسك يساهم في حفظ الأمن وعودة الهدوء.

(3) بدء إدارة بوش حملات قوية على عدد من دول الجوار للعراق مما أثار قلق تلك الدول، وجعل من مصلحتها القوية عدم تمكين الأمريكيين من الاستقرار في العراق، فقد هددت واشنطن سوريا بحملة عسكرية مشابهة، وشنت حملة تحريض ضد إيران، ومارست ضغوطاً قوية على السعودية، وتركت الأردن أسيرة المخاوف إزاء مستقبلها، بينما لم تكن علاقاتها مع تركيا قد تعافت بعد النكسة التي

[18] .د. داود هاشم داود, ملامح الاستراتيجية الامريكية في العراق, مصدر سبق ذكره, ص13.

ألمت بها خلال فترة الحرب، واعتقد مخططوا الحرب الأمريكيون أن التصعيد مع دول الجوار ربما يساهم في تعزيز قبضتهم في العراق، وهو الاعتقاد الذي تبين خطأه.

(4) عدم قدرة إدارة بوش على تحويل "الانتصار العسكري" الذي حققته في العراق إلى نصر سياسي إقليمي.

(5) افتقار الأمريكيين للفهم الكافي لخصائص المجتمع العراقي وطبيعته المحافظة، حيث أفضت عمليات الدهم والاعتقال التعسفي والتعذيب بحق المدنيين إلى تزايد مستوى العداء للاحتلال في الشارع العراقي بشكل عام، وشعور العراقيون بأن مقولة الاحتلال عن " تحرير العراق" ليست سوى عبارات لتضليل الرأي العام.

(6) قيام قوات الاحتلال بحل الجيش العراقي وتفكيك مؤسسات الدولة العراقية كافة، مما أدى إلى انهيار البنى التحتية اللازمة لاستمرار عمل الدولة في حال انسحاب الاحتلال الامريكي من العراق [19].

هذه الأسباب إجمالاً أدت إلى نتائج خطيرة فتكت بالعراق وعلى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكما يلي:

1-خضوع العملية السياسية لنظام المحاصصة الطائفية والعرقية وتعطيل العمل بالمشروع الوطني وتشويه العملية الديمقراطية وممارستها المطلوبة.

2-اتساع ظاهرة الفساد الإداري والمالي بحيث عد العراق في مقدمة الدول في انتشار الفساد.

3-ازدياد إعداد اللاجئين والمهجرين داخل العراق وخارجه مما أثار نقداً كبيراً لمسؤولية قوات الاحتلال والجهات الحكومية العراقية.

4-اتساع حالة الانفلات الأمني وانتشار عمليات الخطف والتهجير والقتل العشوائي.

5-حصول اكبر عمليات نهب للثروات النفطية وبأساليب وطرق حديثة وجديدة تكيفت مع شروط الرقابة والمتابعة.

6-عجز كبير في المؤسسات التعليمية والتربوية والخدمات العامة والماء والكهرباء والصحة والثقافة والسياحة والزراعة والصناعة.

7-زيادة حجم الاستيراد لابسط المواد والاحتياجات المحلية واقتصار العملية التصديرية على النفط تحديداً لرفد ميزانية الدولة.

[19] .للمزيد انظر: احمد رمضان, اخطاء امريكا الاستراتيجية, مجلة شؤون سياسية. http://www.islamonlion.net/Arabic/politics/2004

8-الشعور الواضح بانعدام السيادة تماماً جراء ما تتصرف به قوات الاحتلال مع المواطنين والمسؤولين والبرلمانيين دون مراعاة لاي اعتبار سياسي او وطني او انساني.

9-تعرض الخبرات العلمية والمثقفين والصحفيين والرموز الاجتماعية لعمليات الاغتيال والتصفية مما أثار حالة الرعب الجماعي لدى العديد من قطاعات المجتمع العراقي.

10-تأزم العلاقات العربية العراقية نتيجة التوغل والنفوذ الايراني المتواجد في العراق والذي استثمرته الادارة الامريكية او السياسة الإسرائيلية في المنطقة الى اعتبار ايران العدو الاول للعرب و اعتبار (اسرائيل) حليف العرب الجديد [20].

كل هذه الأمور أدت إلى ضعف الموقف الأمريكي في العراق، وأطاحت بالشعارات والحجج المروجة من قبلها بغية إضفاء المشروعية في حربها على العراق تحقيقاً لمكاسب آنية ومستقبلية في العراق خاصةً ومنطقة الشرق الأوسط عامةً.

المبحث الثالث

الانسحاب الامريكي من العراق وانعكاساته على مستقبل العراق السياسي

أدى ضعف الموقف الأمريكي في العراق، وتدخل دول الجوار في الأزمة من خلال قنوات شتى، وتحول العراق إلى ساحة للمواجهة بين الولايات المتحدة والقوى التي تناصبها العداء، إلى تدويل القضية العراقية، في ظل عدم بروز قوة رئيسة داخلية قادرة على حكم العراق وتقبل بها الأطراف الأخرى.

ومع دخول الولايات المتحدة مرحلة سباق انتخابي محموم دخلت القضية العراقية في منعطف حاسم، إذ تعتزم إدارة بوش الإبقاء على قدر من النفوذ الحيوي لها في العراق يتمثل في قواعد عسكرية كبرى ونفوذ سياسي ودبلوماسي فاعل، في مقابل تخفيض الانتشار

[20] .د. داود هاشم داود, ملامح الاستراتيجية الامريكية في العراق, مصدر سبق ذكره, ص13-14.

العسكري في المناطق المأهولة، مما يقلل من حجم الخسائر التي تلحق بقواتها، ويحدّ من التكاليف العالية التي تضطر لإنفاقها لتأمين المدد اللوجستي للوحدات العسكرية المنتشرة في العراق.

وقد جاء الرئيس باراك اوباما ليكمل ما بدأه الرئيس بوش، إذ وضع اوباما جدولاً زمنياً لانسحاب القوات الأمريكية من العراق بحلول أغسطس 2010، لكن تم البدء في تنفيذه في 30 يونيو 2009، إلا أن عودة العنف للعراق مجدداً واحتمالات تجدد النزاعات العربية – الكردية حول بعض المدن والمناطق العراقية ذات الوجود المختلط، وعدم كفاءة قوات الأمن العراقية، إضافة الى التدخل الإيراني في شؤون العراق...، كلها عوامل تضع خطة أوباما أمام مخاطر حقيقية، وتدفع إدارته إلى التفكير جدياً في كيفية التعامل مع هذه المعضلات قبل تنفيذ الانسحاب بشكل كامل.

آثار الانسحاب الامريكي على العراق:

إن الانسحاب الامريكي من العراق ترتب عليه ظهور مخاطر وتحديات عديدة هددت امن واستقرار العراق، وهذه المخاطر والتحديات على نوعين داخلي واقليمي، فالداخلية تتمثل بالاتي:-

1-ظهور المتطرفون: وهم الذين يرفضون النظام السياسي الصاعد للسلطة، ويعبرون عن هذا الرفض بأنتهاج سياسة العنف لزج العراق في حالة من الفوضى وانعدام الاستقرار.

2-ظهور مجموعات المعارضة المسلحة: هذه المجموعات تشارك في النظام السياسي، وتتجه لاستخدام القوة للحصول على المزيد من المكاسب السياسية والسيطرة على المزيد من المصادر والموارد.

3- ان هيكل النظام السياسي الذي بنته الادارة الامريكية في العراق سيحدد موقف الولايات المتحدة في فترة ما بعد الانتخابات، أي سيمكنها من اتخاذ القرار المناسب سواء بتعجيل الانسحاب أو تأجيله او ربما اعادة النظر فيه، إلا ان هذا الامر سيسبب لها الكثير من المشاكل ويعرضها لتساؤلات عديدة تتعلق بمدى مشروعية هذه الحرب ومدى مصداقية الولايات المتحدة في تحقيق كل ما نادت به من شعارات تتعلق بالحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان، اضافة الى ان هذا الامر قد يتنافى مع مبدأها المعلن هو انها جاءت دولة محررة وليست محتله.

4- سوف تحتاج الولايات المتحدة إلى جهد مستمر دبلوماسي وعسكري لإقناع الأكراد بأن يكونوا أكثر واقعية في النظر إلى المكاسب التي تم تحقيقها بعد عام 2003، لأن الجانب

العربي في ذلك الوقت كانت ضعيفاً جداً، ولذا فمهمة الدبلوماسية الأمريكية ينبغي أن تنصب في مساعدة الأكراد في إيجاد حلول مقبولة وواقعية والقيام بذلك في أسرع وقت ممكن، من منطلق أن التوترات بين العرب والأكراد بدأت تتصاعد، وأن الصبر بدأ ينفد على كلا الجانبين، فالتصعيد بين العرب والأكراد في كركوك ونينوى وجميع المناطق المتنازع عليها هي شاهد حقيقي على الوضع المتأزم الذي سيحتاج إلى جهد غير عادٍ من قبل الدبلوماسية الأمريكية والأمم المتحدة معاً.

5- ان من اخطر المشاكل التي تواجه الولايات المتحدة الامريكية هي مشكلة الطائفية في العراق، على اعتبار انها وليدة الواقع المرافق لفترة الاحتلال الامريكي للعراق، وهذا ما يجعلها في موقف محرج في حال استمرار الوضع على ماهو عليه وفشلها في خلق تسوية ترضي الطرفين في بنية العراق الجديد،اضافة الى أن معظم العراقيين قد سئموا العنف والتطرف، وأظهروا رغبة عارمة في أنهم يريدون السلام، والحكم الرشيد والتنمية والتقدم.

6-تمكين العراق من تحمل نفقات الإعمار والأمن والتنمية عن طريق تنشيط قطاع النفط، وتشجيع أنماط الاستثمار الخارجي.

اما التحديات الاقليمية فتتمثل بـ:-

1-ضرورة التركيز على دول الجوار الاقليمي للعراق بغرض التعرف على كيفية تأثير الانسحاب الامريكي من العراق عليهم، او بعبارة اخرى ماذا يمكن ان تلعب هذه الدول من ادوار فاعلة في العراق على إثر الانسحاب الامريكي وبالشكل الذي يخدم مصالحها في العراق، فإيران مثلاً لها العديد من الجماعات الموالية لها داخل العراق والتي لها تأثير كبير عليها وبالشكل الذي يمكنها من تسييس هذه الجماعات وبما يخدم مصالحها داخل العراق ومن ثم تحقيق مطامعها في الهيمنة والسيطرة على دول الجوار الاقليمي [21].

2- التركيز على مسار العلاقات السورية – العراقية، من منطلق ان هناك عدة قضايا مهمة تؤثر فيها ابرازها مسألة الطائفية، قضية تصدير المحاربين والارهابيين، مشكلة اللاجئين العراقيين، استضافة المعارضة، وأخيرًا الموضوعات التجارية والاقتصادية.

3-من القضايا المهمة التي تواجهها الادارة الامريكية على اثر انسحابها من العراق، موقف السعودية من الحكومة العراقية وكل ما يتعلق بهذا الموقف من مسألة تأمين الحدود وتحرير العراق من العزلة، وأخيرًا الموضوعات التجارية

[21] . م.د. عامر هاشم عواد, مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق بين الاستمرارية والتغير, مجلة دراسات دولية , العدد(36), مركز دراسات دولية, 2008, ص180-181.

والاقتصادية لاسيما مسألة تخفيف الديون، وليس بالأمر الخافي أن العلاقات السعودية العراقية في ظل حكومة المالكي لم تتطور على النحو الايجابي بل على العكس شهدت توتراً كبيراً، إذ ترى السعودية أن المالكي لم يلتزم بوعوده التي قطعها من أجل إجراء مصالحة حقيقية، وبالتالي كان هنالك دوماً مجال للشك والريبة تجاه شخصية المالكي نفسه، وللنهج الذي اختطته حكومته، فيما تتهم الحكومة العراقية برئاسة المالكي أن السعودية لم تتفاعل مع رغبة الحكومة بتطوير العلاقات السعودية العراقية [22].

وعلى الرغم من كل هذه التحديات نجد ان الولايات المتحدة سعت بشتى الطرق لتحقيق مصالحها التي طالما حلمت بها وعملت ما في جهدها لتحقيقها، لذا ومن اجل أن تكمل ما بدأته بحربها على العراق بحثت عن طرف من تلك الأطراف التي تم التطرق إليها أعلاه يستطيع أن يساعد أميركا في الحفاظ على مصالحها وذلك بأقل تكاليف عسكرية واقتصادية وبشرية، وأفضل هذه الأطراف هو إيران من منطلق ما لها من قوة على أرض العراق بشرية واقتصادية ومرجعية ذات تأثير كبير.

لذلك كان الحديث عن الانسحاب مصاحباً لطلب أميركي بمباحثات مع إيران حول الوضع في العراق، وذلك عبر تفويض الرئيس الأميركي لسفيره في العراق زلماي خليل زاده للتعامل مع الإيرانيين كما تعامل معهم في أفغانستان بشكل مباشر، وذلك من أجل الحصول على مساعدتهم في تأمين العراق في حال بدأت وزارة الدفاع الأميركية بسحب قواتها من العراق.

وهذا الأمر لا يثير الغرابة، فكلنا يعلم إن من استلم الحكم في العراق قد أتى مع الجيش الأمريكي أبان احتلاله العراق وهذا ما فرض على الإدارة الأمريكية واجب ضمان استقرار هذه الجماعات في مواقعها السياسية والاقتصادية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لا يمكن للولايات المتحدة سحب قواتها قبل ضمان أمن مصالحها الإستراتيجية ومصالح حلفائها من الدول المجاورة للعراق والتي ستتعرض لهزات كبيرة إذا خرج الجيش الأميركي مكسور الرأس من قبل المقاومة العراقية –المعزولة إقليمياً ودولياً– وهذا ما لا تريده واشنطن [23].

[22] . المصدر السابق نفسه, ص181.

[23] .العراق اعادة الاعمار والدور المستقبلي, مجموعة باحثين, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابو ظبي, ط1, 2005, ص95.

الواقع العراقي بعد الانسحاب الامريكي العراق:

استمر الجدل بين بغداد – وواشنطن حول آفاق العلاقات بين البلدين، لاسيما بعد انتهاء مفعول الاتفاقية العراقية– الامريكية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011، حيث من المفترض أن تنسحب القوات الأمريكية من العراق، ولكن واشنطن التي جاءت لغزو العراق واحتلاله لم تغادر أرض الرافدين، مثلما لم يغادر جنودها أراضي أية دولة أقامت فيها قواعد عسكرية، الاّ إذا اضطرّت الى الخروج أو الانسحاب مهزومة مثلما حصل في فيتنام.

ولدى الحكومة العراقية رغبة شديدة في أن تعاملها الولايات المتّحدة على أنّها حكومة ذات سيادة، وعلى الرغم من أن واشنطن روّجت خارج نطاق العلاقة الثنائيّة إلى أن العراق استعاد سيادته في 30 حزيران (يونيو) 2004 وبقي أن يستكمل بعض جوانبها العمليّة المنقوصة.

إلا إن الحكومه العراقيه لم تدرك حجم الاختلال في هذه العلاقة التي تريدها الولايات المتحده بين تابع ومتبوع، إذ وافقت الحكومة العراقية على تقديم تسهيلاتٍ لواشنطن، لكنّها تسهيلاتٍ مؤقّتةً في حين إن واشنطن تريدها تسهيلات مفتوحة، وكانت بغداد بموجب اتفاقية العام 2008 قد وافقت على قيام القوّات الأمريكية بشنّ عمليّات عسكرية داخل العراق لملاحقة الإرهاب محتفظة بحقّها دون منازع في تفسير الإرهاب، إضافة إلى حق اعتقال من تريد اعتقاله، وتحمي نفسها بالتمتّع بالحصانة القانونيّة لجنودها وشركاتها الأمنيّة، والمقاولين والعاملين معها، ولكن اعتراض الحكومة العراقية كان ينصب حول إبلاغها أو أخذ موافقتها وحصر الحصانة القانونية للجنود والشركات أثناء العمليّات العسكرية، إضافة الى وجود رقابة على دخول وخروج الأموال الأمريكية إلى العراق عبر البنك المركزي، لكن واشنطن رفضت وترفض ذلك، ولا يزال المسؤولون الأمريكان يأتون ويذهبون الى العراق دون إذن من الحكومة العراقية.

لقد كانت واشنطن تريد امتيازات على الأرض ببناء قواعد عسكرية ثابتة ونقاط تفتيش، مع أنها خفّضت من ذلك واكتفت بقواعد أساسية وقامت بتسليم المراكز الأخرى الى القوات العراقية، كما انها أرادت امتيازات بالسيطرة على الأجواء العراقية حتى ارتفاع 29 ألف قدم وتسهيلات مفتوحة في المياه، الأمر الذي لم تستطع الحكومه العراقيه رفضه بالكامل، لكنها أرادته بصيغةٍ تعديليّةٍ، وإلاّ فإن بديله يعني العودة إلى قرار مجلس الأمن والفصل السابع من الميثاق، ولذلك أصرّت واشنطن

عشية انتهاء المهلة المحددة 2008/12/31 على توقيع الاتفاقية الأمنية مع العراق مع تأكيد الانسحاب وبقاء قوات للتدريب والتأهيل، مع عدد من الموظفين الدبلوماسيين والاداريين والمتعاقدين يزيد على 16 ستة عشر ألف أمريكي يتمتعون بالحصانة القانونية الكاملة.

وعلى الرغم من أن المشروع الإمبراطوري الأمريكي قد بشّر بوعودٍ كثيرةٍ ليس أقلّها بزوغ نجم الحرّية وحلول ربيع الديمقراطيّة مع الرفاه المنشود، إلاّ أن انهياره أصبح حديث الأمريكان قبل غيرهم، لا سيّما خلال التحضير للانتخابات الرئاسية، وكان التعويل على صعود نجم أوباما الذي قد يكون عاملاً جديداً في إعادة النظر بالإستراتيجية الأمريكية بشأن العراق، وهو الأمر الّذي أراد الرئيس بوش أن يُظهر عكسه بإدعائه أن هدف الحرب قد تحقّق، حيث تمّ وضع اليد على النفط وتوقيع إتفاقية عراقية – أمريكية وأن الحرب على الإرهاب تُحرز نجاحاتٍ مستمرّة بما فيها التلويح بضرب إيران، مع اعترافه بخطأ المعلومات التي وردته بشأن غزو العراق وذلك قبل مغادرة البيت الأبيض.

لقد ارادت الحكومة العراقية "ضماناتٍ" لحمايتها ضد أي عدوان خارجي، وضمانات أخرى لحماية العمليّة السياسيّة القائمة، التي قد تنهار أو تُجري تغييراتٍ لمساراتها الأساسيّة إذا تخلّى عنها الأمريكان، لكن واشنطن هي من تقرر في النهاية فيما إذا تعرّض البلد إلى عدوان خارجيّ أو أن ما سيحصل يستوجب تدخّلها لحماية النظام، الأمر الّذي سيجعل المقدّرات العراقية كلّها بيد واشنطن من جهة، ومن جهة أخرى فإن التداخل الإقليمي، ولاسيما النفوذ الإيراني سيتعاظم في العراق بعد الانسحاب، وهو ما أبدت قوى كثيرة تخوّفات منه.

إن وجود القواعد الامريكية العسكرية في العراق لا بدّ أن يؤخذ بالحسبان ليس للعراق فحسب وإنما لدول المنطقه التي سيكون نفطها تحت هيمنة القوّة العسكرية الامريكية، ومهما جرى أي تعديل أو تحسين على بعض مواد الاتفاقية السابقة، أو تم توقيع بروتوكولات جديدة، إلاّ أن ذلك لا يغيّر من حقيقة الوضع القانوني الذي نظّمته الاتفاقية والذي قد يترك تأثيراته السلبيّة على العراق ولسنواتٍ طويلة، لاسيما وأن "الاحتلال العسكري" قد تحوّل قانونياً الى "احتلال تعاقدي".

وعلى الرغم من الحديث عن الرفاه الاقتصادي بعد سنوات عجاف للحصار الدولي، فإن الشركات الأمريكية ظلّت عينها مفتوحة على الثروة النفطية، لاسيما بعد إلغاء قرارات التأميم لعام 1972 وإبرام قانون نفطي (ما زال محطّ خلاف شديد) يعطي للاحتكارات النفطية حصصاً كبيرة تعويضاً عما

فقدته طيلة السنوات الثلاثين ونيف الماضية وربما بفترة مقاربة، وإن قيل بشروط ومواصفات دولية، لكن الأمر لا يتعلق بعقود التراخيص الجديدة، بل التحكّم بخطوط إمدادات النفط وإنتاجه وأسعاره، وليس بالنسبة للعراق فحسب، بل لمعظم دول المنطقة.

لقد ساهمت الحرب على العراق في تدمير مقوّمات البُنية التحتية الهيكلية في العراق، وكذلك فككت مؤسسات الدولة، لاسيما أجهزتها الأمنية والعسكرية، ولم تسع واشنطن إلى إعادة بناء الجيش والقوى الأمنية على الرغم من مرور سنوات من الاحتلال، فيما إذا استتب الوضع الأمني، لكنها حتى الآن دخلت تجارب عديدة فاشلة، وتباطأت وتلكأت في إعادة تأهيل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، الأمر الذي جعل العراق ضعيفاً ومضطراً لقبول شروط المحتل، خصوصاً في ظل غياب إجماع شعبي ومصالحة وطنية حقيقية، الامر الذي ترتب عليه حدوث اختلاف وجدل وصراع عراقي داخلي من جهة، وصراع عراقي مع واشنطن، وخصوصاً بفتح ملف الاحتلال كاملاً بما فيها انتهاكات حقوق الانسان.

إضافة الى إن علاقات القوى المشاركة بالعملية السياسية بدأت تتدهور فازدادت هذه العلاقة حدّة بين اربيل وبغداد، وارتفع الاستقطاب والتراشق بين القائمة العراقية وقائمة دولة القانون، كما ارتفعت موجة الارهاب والعنف وكواتم الصوت التي طالت الأساتذة الجامعيين والعلماء.....الخ، في حين ضعفت الثقة بين الأطراف السياسية، خصوصاً بعد شن الحكومة حملة اعتقالات قالت أنها استهدفت عناصر محسوبة على النظام السابق تريد التحضير لانقلاب عسكري، وأن هناك تواطؤات من بعض أطراف العملية السياسية لتغطيتها.....

هذه بضعة ملامح من الواقع العراقي الذي آل اليه على أثر الغزو الامريكي للعراق ومن ثم الانسحاب المزعوم منه، وما زال العراق لليوم يعاني من آهوال هذا الاحتلال!!

الخاتمة

عند النظر الى سياسة الولايات المتحدة نجدها سياسة قائمة على استخدام العنف والقسوة وصولا الى تحقيق مصالحها المرسومة، وهذا ما نجده في سياستها المتبعة تجاه العراق، إذ سعت الولايات المتحدة الامريكية الى اعتماد سياسات تعمد على توطيد علاقاتها مع السلطة العراقية وخاصة منذ بداية الحرب العراقية – الايرانية، ولكن سرعان ما انقلبت هذه العلاقة من موقف المساند الى موقف المعارض للسلطة العراقية، وهذا الامر نابع من تغيرات في الاهداف المرسومة للولايات المتحدة في العراق خاصة ومنطقة الشرق الاوسط عامة.

إلا إن هذا التعارض سرعان ما تغير بعد حرب عام 2003، إذ فسحت هذه الحرب طريقا نحو اقامة علاقات امريكية – عراقية متبادلة الفائدة بين الطرفين، إذ حددت ادارة بوش الخطوط العريضة لاهداف سامية تتعلق بما قد يبدو عليه عراق ما بعد صدام من كونه سيكون مجتمعاً ذو حكومة عراقية ديمقراطية، ومجتمع متعدد الاعراق، وخالي من اسلحة الدمار الشامل، وينعم بالسلام مع جيرانه.

إلا إن الحرب على العراق وما احرزته من نتائج على الواقع العراقي أثبتت كذب المزاعم الامريكية حول الحرية والديمقراطية والسلام والانتعاش الاقتصادي والاستقرار السياسي الذي سيتمتع به الشعب العراقي على إثر تحريرهم من النظام الصدامي، وبينت حقيقة أطماعهم الشرهة لثروات العراق وسعيهم الحثيث لتحقيق خططهم بالهيمنة والسيطرة عليه' ولعل ما شهده وما زال يشهده العراق من آلام ومآسي ليومنا هذا دليل واضح عن سوء وعنف وعدم انسانية السياسة الامريكية ومن يقف وراءهم من اليهود والصهاينة.....

التوصيات

من اجل تحقيق ما دعت اليه السياسه الامريكيه من سلام وأمان وإزدهار اقتصادي يتعين على الادارة لامريكية ما يلي:

1-الانسحاب الكامل من الاراضي العراقية ونقل سلطة السيادة الى العراقيين.

2-اتخاذ خطوات فعالة من اجل اقامة حكومة شرعية تعمل لمصلحة المجتمع عامة وبدون تمييز، والحيلولة دون تدخل او محاولة للتأثير على سير العملية السياسية في العراق من قبل أي دولة مجاورة.

3-اتخاذ خطوات لتقوية المجتمع المدني العراقي، لكي يشترك العراقيون من قطاعات المجتمع كافة في الحياة العامة وبدون أي تمييز.

4-تعويض المواطنين عن الاضرار التي لحقت بهم سواء من النظام السابق ام من النظام الحالي دون تمييز بينهم بسبب العرق او الدين.

المصادر

1. انتوني هكوردسمان، الدروس الفورية لحرب العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(292)، 2003.
2. بيتر وغالبريث، نهاية العراق، ترجمة أياد احمد، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2007.
3. د. حميد حمد السعدون، المؤسسة العسكرية الامريكية واحتلال العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(36)، مركز دراسات دولية، 2008.
4. نقلا عن: م. خلود مُحَمَّد خميس، اسرائيل والاستراتيجية الامريكية تجاه العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(36)، مركز دراسات دولية، 2008.
5. خليل الياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الامن القومي العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1987.
6. د. داود هاشم داود، حلقة نقاشية بعنوان (ملامح الاستراتيجية الامريكية في العراق)، الملف السياسي، العدد(42)، مركز دراسات دولية، 2008.
7. ريتشارد نيكسون، الفرص السانحة، ترجمة احمد صدقي، دار الهلال، عمان، 1993.
8. م.د. عامر هاشم عواد، مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق بين الاستمرارية والتغير، مجلة دراسات دولية، العدد(36)، مركز دراسات دولية، 2008.
9. م.م. غازي كريم خليفة، استمرار الدوافع السياسية للوجود الامريكي في العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد(2)، مركز الدراسات العراقية، بغداد، 2006.
10. فؤاد مرسي خاطر، النشاط الامريكي في الوطن العربي في القرن التاسع عشر، مجلة كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العدد الثالث، بغداد، دار المعارف، 1978.
11. أ.م.د. كوثر عباس الربيعي، العراق في المنظور الامني الامريكي، مجلة دراسات دولية، العدد(36)، مركز دراسات دولية- جامعة بغداد، 2008.
12. أ.م.د. كوثر عباس الربيعي، تطور العلاقات العراقية الامريكية للفترة من 1945-1985، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(69)، مركز دراسات دولية-جامعة بغداد، 2005.
13. أ.م.د. كوثر عباس الربيعي، الاوضاع في العراق بين الادارة الامريكية وتقارير

مخابراتها، اوراق دولية، العدد(153)، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، 2006.

14. ميشيل راتنر وآخرون، ضد الحرب في العراق، ترجمة: ابراهيم الشهابي، دار الفكر، ط1، 2003.

15. آفاق تطور العلاقات العراقية الامريكية واثرها على الامن الاقليمي العربي، اوراق دولية، العدد(166)، مركز دراسات دولية، 2008.

16. العراق اعادة الاعمار والدور المستقبلي، مجموعة باحثين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط1، 2005.

17. احمد رمضان، اخطاء امريكا الاستراتيجية، مجلة شؤون سياسة، http://www.islamonlion.net/Arabic/politics/2004

18. مستقبل العراق السياسي، جريدة شؤون سياسية http://www.islamonline.net/Arabic/politics

19. الانسحاب الامريكي من العراق... ماذا بعد http://www.islamtoday.net/albasheer/artist-b-/.htm

20. واقع الساحة العراقية بعد الانسحاب الامريكي، http://www.darbab/.net